JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ
العدد الثالث والعشرون
(٢٥٩)- (٢٩٤)

الصناعات الكبيرة المتوقفة في محافظة البصرة

ا.د فارس مهدي محمد
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية
dr.aresalbasri@gmail.com

المستخلص:

تعد الصناعة مرتكزا أساسيا للاقتصاد الوطني بقطاعته المختلفة , اذ يكتسب القطاع الصناعي أهميته من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحققها الحركة الصناعية وما تمثله من الية لتفعيل حركة النشاط الاقتصادي وزياده حيويته, يهدف البحث الكشف عن الصناعات المتوقفة في محافظة البصرة وبيان اسباب توقفها وماهي المشاكل والعقبات التي ادت إلى توقفها من اجل معالجتها ووضع الحلول الناجعة لها, وما الاثار الاقتصادية المترتبة على محافظة البصرة بشكل خاص والعراق بشكل عام نتيجة لتوقف هذه المنشآت الصناعية, تبين من خلال الدراسة ان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة البصرة بلغ (٣٢) منشأه صناعية, والمتوسطة (٧٨) منشآه صناعية, الصالحة للعمل منها ٥٦ والباقية متوقفة عن العمل بلغ عددها (٢٢) منشآه يعمل فيها حوالي (١٢٥٠) عاملا, تباينت شهادتهم بين البكالوريوس والدبلوم والابتدائي, اما المنشآت الصناعية الصغيرة فبلغ عددها في المحافظة (٤٥٠٠) منشاة صناعية صغيرة موزعة على عموم مناطق المحافظة وقد بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت (٣٣٨٥) عاملا معظمهم أصحاب خبرة حرفية ولا يمتلكون شهادات علمية عالية, وقد كشفت هذه الدراسة التباين في التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات على مدن محافظة البصرة .

الكلمات المفتاحية: الصناعة، الصناعات الكبيرة، الصناعات المتوقفة، الهيكل الصناعي، محافظة البصرة

Large industries stopped in Basra Governorate

Prof. Dr. Fares Mahdi Muhammad
University of Basra/College of Education for Human Sciences
dr.aresalbasri@gmail.com

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

Abstract:

Industry is considered a fundamental foundation for the national economy in its various sectors. The industrial sector gains its importance through the forward and backward links achieved by the industrial movement and the mechanism it represents for activating the movement of economic activity and increasing its vitality. The research aims to uncover the stopped industries in Basra Governorate and explain the reasons for their stop and what are the problems and obstacles that led to their cessation in order to address them and develop effective solutions for them, and what are the economic impacts on Basra Governorate in particular and Iraq in general as a result of the cessation of these industrial facilities? It was revealed through the study that the number of large industrial facilities in Basra Governorate reached (32) industrial facilities, and medium (78) industrial facilities, (56) of which are operational and the rest are inactive. Their number reached (22) facilities employing about (1250) workers, whose degrees varied between bachelor's, diploma and primary degrees. As for small industrial facilities, their number in the governorate reached (4500) small industrial facilities distributed over Throughout the province's regions, the number of workers in these establishments reached (3,385), most of whom have professional experience and do not possess high academic degrees. This study revealed the discrepancy in the geographical distribution of these industries across the cities of Basra Governorate.key words: Industry, large industries, stopped industries, industrial structure, Basra Governorate

Keyword: Industries ,Large Industries ,Stopped Industries ,Industrial structure ,Basra Governorate.

المقدمة

تعد الصناعة مرتكزا أساسيا للاقتصاد الوطني بمجمل قطاعته اذ يكتسب القطاع الصناعي أهميته من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحققها الحركة الصناعية وما تمثله هذه العملية من الية لتفعيل حركة النشاط الاقتصادي وزياده حيويته ناهيك عما تقدمه الصناعة من منتجات تلبي مختلف الاحتياجات الإنسانية ومساهمتها في امتصاص اعداد كبيره من الموارد البشرية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة وبالتالي تحجيم استنزاف موارد النقد الأجنبي في الأمد الطويل الامر الذي يتمخض

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

عنه رفع معدلات النمو الاقتصادية ودفع عجلة التقدم نحو التطور الاقتصادي والرقي . وتمتلك محافظة البصرة موقعا استراتيجيا يؤهلها بان تحتل مكانة الصدارة الصناعية في العراق بيد ان ما لحق البصرة من ماسي الحروب في الحقب الماضية وما أصابها من تدمير بعد عام ٢٠٠٣ قد انهك البنيه الصناعية للمحافظة واضعف من قدراتها الإنتاجية حتى أغلقت العديد من المصانع بسبب الدمار الذي لحق بها كما ان المشروعات الصناعية التي استمرت بالعمل لم تستطع ان تستغل اكثر من ثلث طاقتها الإنتاجية التصميمية في افضل الأحوال بسبب العديد من المشاكل التي يقف في مقدمتها الوضع السياسي والاقتصادي الصعب الذي يمر به العراق عموما والبصرة على وجه الخصوص في الوقت الحاضر كونها محافظة حدودية

مشكلة البحث:

١. ما هي المنشآت المتوقفة واهميتها
٢. ما هي طبيعة الهيكل الصناعي في محافظة البصرة
٣. هل هناك مشاكل تعاني منها المنشآت أدت الى توقفها
٤. هل هناك صناعات تابعه للقطاع العام وأخرى للقطاع الخاص
٥. ما هي اهم المنشآت المتوقفة في محافظة البصرة ذات الأثر الاقتصادي.

فرضية البحث:

١. هناك العديد من المنشآت المتوقفة
٢. تنوع الهيكل الصناعي في محافظة البصرة
٣. توجد العديد من المشاكل التي تعيق عملية استمرار المنشآت بالإنتاج
٤. هناك صناعة تابعه للقطاع العام وأخرى تابعه لقطاع الخاص متوقفة عن العمل
٥. هناك صناعات اساسيه متوقفة ذات أثر اقتصادي في المحافظة

اهداف البحث:

١. تسليط الضوء على الصناعات المتوقفة واهميتها
٢. معرفه الهيكل الصناعي في محافظة البصرة
٣. معرفة أسباب توقف هذه المنشآت
٤. بيان القطاع التابعة اليه المنشآت الصناعية المتوقفة
٥. معرفة الصناعات الكبيرة المتوقفة ذات الأثر الاقتصادي

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

تحديد منطقة الدراسة

الحدود المكانية: – تقع محافظة البصرة في اقصى الجنوب الشرقي من العراق بين خطي طول (٤٦.٤٠-٤٨.٣٠) وبين دائرتي عرض (٢٩.٥- ٣١.٤٠) شمالا تحدها من جهة الشمال والشمال الغربي محافظتي ميسان وذي قار ومحافظة المثنى من جهة الغرب وجمهورية ايران الإسلامية شرقا والخليج العربي ودولة الكويت جنوبا خريطه (١) وبمساحة تبلغ (١٩٠٧٠)كم٢ اي ما نسبته (٤.٤) من مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥٠٥٢)كم٢ وتتكون من (١٠) اقضيه هي (البصرة الزبير ابي الخصيب المدينة الهارثه القرنة شط العرب الدير الفاو الامام الصادق) خريطه (٢).

خارطه (١) موقع منطقة الدراسه من العراق

المصدر: جمهورية العراق ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠٠ ومخرجات برنامج Arc Gis 10

خريطة (٢) الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

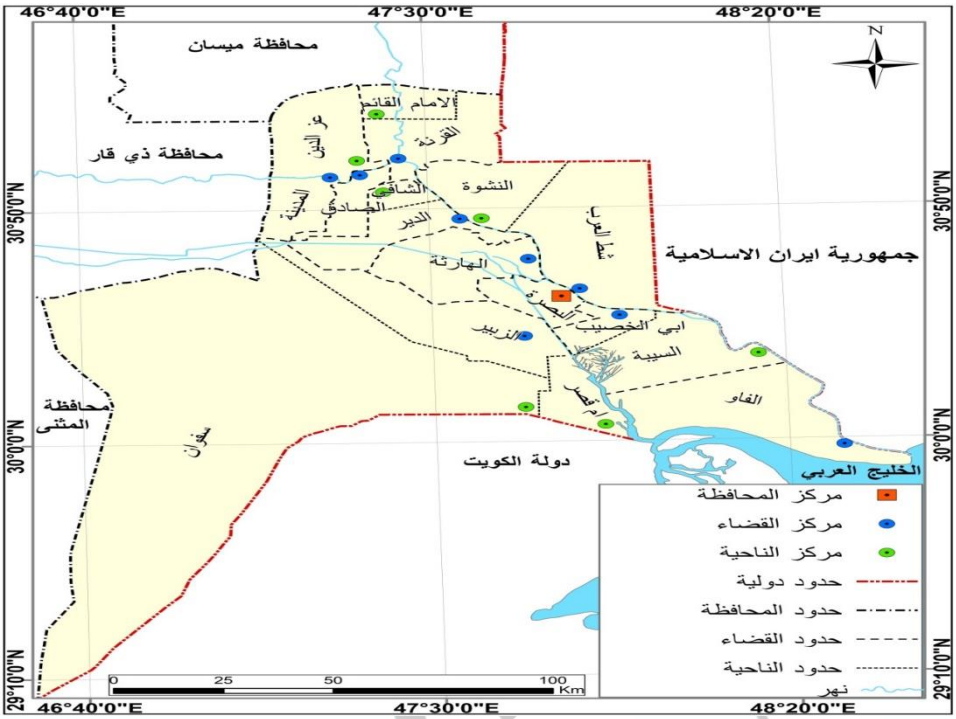

المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية بلديه البصرة، قسم التخطيط , والمتابعة خريطة البصرة الإدارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠ , وبرنامج (Arc Gis 10.8) .

الحدود الزمانية: – تمثل البحث زمانيا بالبيانات الخاصة بالمنشئات الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظة البصرة معتمد ة على أحدث البيانات قدر الإمكان واخر الاحصائيات المتوفرة والصادرة من دائرة الإحصاء والدوائر الرسمية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة لعام ٢٠٢٣.والدراسه الميدانية للمده من ٢٠٢٣/٩/١– ٢٠٢٣/١١/٣٠.

أولا: – مفهوم الصناعات الكبيرة: تم تحديد الصناعات الكبيرة على انها المنشآت التي يعمل فيها أكثر من (٣٠) عاملا فاكثر تميزا لها عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل فيها (١–٩) عاملا هي صناعات صغيره بينما التي يعمل فيها (١٠–٢٩) عاملا هي صناعات متوسطة الحجم وتتميز الصناعات الكبيرة بعدد من الصفات التي تجعلها تتفوق على الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتل اهميه كبيره في اقتصاديات الدول بأنواعها المختلفة.(محمد, ٢٠٠٦, ص٢٦)

ثانيا: – أهمية الصناعات الكبيرة: للصناعات الكبيرة أهمية ولها دور إيجابي في بنية ورفع المستوى المعاشي للشعوب والبلدان. وفي يلي اهم هذه الأمور:– (محمد, ٢٠١٠,ص٥–٦).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

١- تقوم بتوفير فرص عمل وتشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة وهذا ينعكس إيجابا على البنية السكانية وهيكل العمالة ومن رفع وتيره التحضر بما يتضمنه من تطوير ورفع مستوى التعليم والصحة والثقافة وبناء أنماط جديده من العلاقات الاجتماعية للعاملين في الصناعة ضمن مستويات العمل او في مناطق سكناهم.

٢- لها دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدور عملياتها بإضافة قيمة كبيره ومنفعة للمواد الداخلة في الإنتاج مما يضيف ثروة وغنى للشعوب فلا عجب ان نرى الشعوب في الدول الصناعية بمستوى عيش عال ورفاه، ومن جهة أخرى ان ارتفاع مستوى العيش يزيد الطلب على السلع الصناعية والخدمات فيوفر حافزا إضافيا لحركة الاقتصاد ونموه.

٣- تساعد في انتاج سلع انتاجيه تساعد في تطوير قطاعات اقتصاديه أخرى كالزراعة والنقل والطاقة والخدمات الأخرى وتنتج سلعا استهلاكيه أخرى لها دور في رفع المستوى المعاشي والحضاري للسكان خاصة عندما يتم تطوير هذه السلع تقنيا مع الزمن.

٤- تساعد الصناعات الكبيرة في تطوير البنى الارتكازية وخدمات راس المال الاجتماعي والتسهيلات المالية والمصرفية تسهم في تحسين أحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية والسكانية.

٥- تعمل على استقرار الاقتصاد وحمايته من التقلبات المختلفة التي تتعرض لها لأسباب شتى لدورها في توزيع مصادر الدخل وتقوية العلاقات البينية بين قطاعات الاقتصاد.

٦- لها اهميه في مواقع معينه تتميز بتقديمها مزايا ومنافع عديده للأنشطة القائمة فيها مثل المراكز الحضرية والصناعية الكبيرة مما يحرم المواقع الأصغر من فرص النمو والتطور فيحصل تباين واضح في مستويات التنمية والدخول بين إقليم واخر والصناعة هي الأكثر قدره وسرعه على تقليص هذا التباين فكثير من فروعها تتميز بإمكانيه اقامتها في مواقع عديده وان اختلف في خصائصها فتقام فروع للصناعة في الإقليم الأكثر فقرا لأحداث التنمية فيها وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وخفض حده التباين الإقليمي.

٧- تعمل على احداث تغيير أساسي في الاشتراك الفاعل لكل إقليم في اجمالي حركة الاقتصاد باختيار فروع صناعيه معينه تتوافر لها مقومات محليه مثل احتياطات الثروة المعدنية او انتاج زراعي نباتي او حيواني لم تستثمر بعد في الصناعة.

٨- تقوم الصناعة بتجهيز الاقتصاد القومي بالمنجزات والاجهزة العلمية الحديثة المتطورة وبما يوفر قاعده علميه وتقنيه.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

٩- التقدم الصناعي يسهم في ترسيخ الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثالثا: - سمات القطاع الصناعي في محافظة البصرة

هناك عدة سمات للقطاع الصناعي في محافظة البصرة يمكن اجمالها بالتالي: -

١- انخفاض ملكية الدولة للمنشآت الصناعية واقتصار ملكيتها غالبا على منشئات صناعيه كبيره تعاني من عدة مشاكل صناعيه من أهمها

* تقادم العمر الإنتاجي لهذه المنشآت واندثار مكائنها فنيا وفيزيائيا.

* ارتفاع اعداد القوى العاملة في هذه المنشآت وانتشار البطالة المقنعة بشكل كبير فيها.

* تعمل هذه المنشآت بمعدلات خسائر مرتفعة اذ ان معظم النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية لا تساوي نصف الإيرادات التي تحصل عليها

٢- انخفاض عدد المنشآت الصناعية المتوسطة الحجم وارتفاع كبير في المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم مما يعطي سمة الإنتاج الصناعي الطفيلي غير القادر على منافسة المنتج المستورد من حيث الجودة والنوعية والكلفة ترك المساحة الصناعية وبخاصة السلع الكبيرة للمنتج المستورد من الخارج.

٣-انخفاض اقتصاديات الحجم الكبير لمعظم المنشآت الصناعية وبمختلف احجامها وبالتالي ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة الصناعية المنتجة ولعده أسباب

* انخفاض حجم المؤسسات الصناعية في المحافظة فالعلاقة عكسية بين انخفاض حجم المنشاة وارتفاع كلفة الإنتاج

* انخفاض الدعم الحكومي المقدم للمنشآت الصناعية وانعدامه في اغلب الأحوال.

*تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة أي المحافظة وبخاصه الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي فعلى سبيل المثال ان المنطقة الصناعية في حمدان التي تعد من أقدم وأكبر المناطق الصناعية واهمها في محافظة البصرة تعاني من انعدام تام لشبكة اساله الماء الصالح للشرب ناهيك عن المشاكل الخدمية الأخرى وتدهور الطرق المؤدية اليها.

٤- انخفاض إنتاجية العامل الصناعي بسبب انخفاض مستوى الإنتاج وعدم قدرة المكائن على مسايره الزيادة الحاصلة في اعداد القوى العاملة بسبب تقادمها وعدم وجود مكائن حديثه الصنع فضلا عن توقف العديد من المنشآت عن العمل.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

٥- عدم خضوع المنشآت الصناعية في المحافظة لمقاييس الجودة والنوعية وعدم التقيد بها وعدم الالتزام بقوانين التنمية الصناعية لذلك استفحلت ظاهرة الغش الصناعي في معظم الصناعات وبخاصة المملوكة للقطاع الخاص.

٦- تعمل المنشآت الصناعية في المحافظة كمعدل بثلث طاقتها التصميمية وإذا اتبعنا الدقة فان المنشآت الكبيرة الحكومية والأهلية تضاف اليها المنشآت الصغيرة تعمل بثلث طاقتها الإنتاجية اما بالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم فهي أفضل حالا من المنشآت الكبيرة والصغيرة لكون معظمها تعمل بنصف طاقتها الإنتاجية تقريبا ويمكن بيان الأسباب الرئيسة التي تقف وراء هذه المشاكل بالآتي: -

* الانفتاح الواسع للحركة التجارية في العراق عموما ومحافظة البصرة على وجه الخصوص كونها منفذا تجاريا من عده أطراف وخصوصا من الشرق إيران ومن الجنوب الكويت الامر الذي أغرق أسواق المحافظة بمعظم السلع الصناعية وبشتى اشكالها وما زاد من تعاظم المشكلة هو عدم وجود ضرائب كمركية على هذه السلع الامر الذي جعلها منافسا قويا للسلع المنتجة محليا في المحافظة بل أدى هذا الامر الى ضمور الإنتاج الصناعي في المحافظة بشكل كبير.

* عدم وجود دعم حكومي حقيقي للصناعات الموجودة في المحافظة بشتى اشكاله:

ا- عدم وجود قروض حكومية للعديد من المشروعات الصناعية.

ب- عدم قيام الحكومة بدعم المستلزمات الإنتاجية سواء من الناحية السعرية ام من ناحية النوع المواصفات الجيدة

ج- عدم وجود دعم حكومي في توفير البنى التحتية والخدمية للصناعات وبخاصه الطرق المعبدة بصوره جيده وخدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي د- عدم وجود دعم حكومي في مجال تأهيل القوى العاملة الصناعية في المحافظة في إقامة دورات صناعيه داخل القطر او خارجه لتطوير مستواها المهارى وتعزيز الخبرة الصناعية لديها.

* عدم توجه المنشآت الحكومية وغير الحكومية نحو المنتجات المحلية الصناعية في المحافظة بل يفضلون السلع المستوردة ويصرون ضمن طلبيات الإنجاز لمعظم الاعمال وبخاصه الاعمار على استخدام المواد المستوردة في البناء ام في تعبيد الطرق وترميم الجسور والبنايات القديمة او تأهيل البنايات القديمة التي دمرت(مقابلة شخصية مع مجموعة مهندسي معملي الحديد والصلب والبتروكيمياويات, ٢٠٢٣)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

رابعا: – هيكل القطاع الصناعي في محافظة البصرة.

يعد القطاع الصناعي في محافظة البصرة مرفقا اقتصاديا حيويا للعراق اذ استحوذ هذا القطاع على اهتمام ورعاية الحكومات السابقة حتى أصبحت البصرة النواة الصناعية للبلد فأسس فيها العديد من الصناعات الاستراتيجية الكبيرة كالشركة العامة لصناعات الحديد والصلب والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية والشركة العامة للصناعات الورقية والشركة العامة للصناعات الكيمياوية والشركة العامة لمصافي الجنوب وشركة غاز الجنوب وشركة نفط الجنوب وذلك لما تتمتع به المحافظة من موارد اقتصاديه وبترولية كبيره وموقع استراتيجي مهم وبذلك انتشرت العديد من الصناعات في محافظة البصرة خلال الربع الأخير من القرن الماضي انتعشت الحركة التجارية للعراق بفعل النشاط الصناعي بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مر بها البلد عموما والبصرة على وجه الخصوص.

ويمكن تقسيم المنشآت الصناعية في محافظة البصرة في الوقت الحاضر الى ثلاث مجاميع وهذا التقسيم قائم على أساس التصنيف العالمي الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التنمية الصناعية في العراق اذ يعد حجم المنشاة الصناعية صغيرا إذا تراوح عدد القوى العاملة فيه ما بين (١–٩) عاملا وتكون المنشآت الصناعية متوسطة الحجم إذا كان عدد القوى العاملة فيها ما بين (١٠–٢٩) اما المنشآت الصناعية الكبيرة فيبلغ عدد الايدي العاملة فيه (من ٣٠) فأكثر. وعلى أساس هذا التقسيم الذي يصنف المنشآت الصناعية الى احجام حسب عدد العمال فيها فمحافظة البصرة يوجد فيها (٥٨) منشأه صناعيه كبيره منها (١٦) منشأه صناعيه كبيره تابعه للقطاع العام يعمل منها (٧) منشئات و(٩) منشئات متوقفة عن العمل. ويبلغ عدد الايدي العاملة في المنشآت الحكومية ما يقارب (٧٣٩٦٠) عاملا اما المنشآت التا بعه للقطاع الخاص فتبلغ (٤٠) منشأه صناعيه يعمل منها (٢٥) منشأه ويشتغل فيها ما يقارب (٣٣٠٠) عاملا والمتبقي منها متوقف عن العمل ويبلغ عددها (١٥) منشأه صناعيه وبالتالي فان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة الحجم التي تعمل في محافظة البصر تبلغ (٣٢) منشأه صناعيه كبيره موزعه بين القطاع العام والخاص وتشكل ما يقارب (٦٠) % من حجم المنشآت الصناعية الكبيرة المتواجدة في المحافظة وتشغل ما يقارب من (٢١) % من حجم القوى العاملة الصناعية في محافظة البصرة والبالغ عددها (٣٧٥٠٠٠) عاملا هذا وتجدر الإشارة اليه الى ان أصحاب الشهادات الجامعية البكالوريوس تبلغ نسبتهم (٣٦) % من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة والمتبقي(٦٤)% من أصحاب

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

الشهادات الابتدائية والمتوسطة والإعدادية. اما عدد المنشآت الصناعية المتوسطة فيبلغ عددها (٧٨) منشأه صناعيه وجميع هذه المنشآت هي ملكيه للقطاع الخاص ومن هذه المنشآت يعمل (٥٦) منشأه فقط والمتبقي (٢٢) منشأه متوقفة عن العمل ويبلغ عدد العاملين فيها حوالي (١٢٥٠) عاملا وتبلغ نسبة أصحاب الشهادات دبلوم وبكالوريوس (١٨) % من اجمالي عدد العاملين و (٦٢) % هم من أصحاب الشهادات الابتدائية ومتوسطة واعداديه والمتبقي هم (٢٠) % هم امي لا يقرا ولا يكتب. اما المنشآت الصناعية الصغيرة فبلغ عددها في المحافظة (٤٥٠٠) منشأه صناعيه صغيره موزعه على عموم مناطق المحافظة وقد بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت (٣٣٨٥) عاملا معظمهم أصحاب خبره حرفيه ولا يمتلكون شهادات جامعيه اذ يقدر أصحاب الشهادات من البكالوريوس والدبلوم منهم (٩) % والمتبقي (٩١) % يقرا ويكتب وفي أفضل الحالات يمتلك شهادة متوسطة والجدول (١) يوضح هيكل القطاع الصناعي في مخافضة البصرة اذ تم تقسيم هيكا القطاع الصناعي في المحافظة الى ثلاث مجاميع تبعا لحجم المشروعات الصناعية المتواجدة في المحافظة نلاحظ من خلال الجدول السابق ان عدد الصناعات بلغت (٤٦٣٦) منشأه صناعيه كان نصيب الصناعة الكبيرة منها (٥٨) منشأه وبنسبة (١.٢)% من مجموع الصناعات بلغ عدد المنشآت العاملة منها (٣٥) منشأه وبنسبة (١.١)% من مجموع الصناعات والبالغة (٣٠٩١) منشأه وبلغ عدد المتوقفة منها (٢٣) منشأه صناعيه وبنسبه (١.٤) من مجموع المنشاة المتوقفة والبالغة (١٥٤٥) منشأه. وبلغ الحكومية منها (١٦) منشأه صناعيه وبنسبه (١٠٠) والمنشئات الأهلية بلغت (٤٠) منشأه وبنسبه (٠.٩) % من مجموع المنشاة الأهلية والبالغة (٤٦٢١) منشأه. وبلغ اجمالي العالمين في المنشآت الكبيرة (٧٧٢٦٠) عاملا وبنسبه (٩٠.٧)% من اجمالي عدد العاملين البالغ (٨٥١٦٨) عاملا وبلغ عدد العاملين في المنشآت الحكومية (٦٣٩٦٠) وبنسبه (١٠٠) % من اجمالي العمال في حين بلغ عدد العمال في المنشآت الأهلية (٣٣٠٠) وبنسبه (٢٩.٣) % من مجموع العاملين البالغ (١١٢٣٥).

جدول (١) هيكل الصناعة في محافظة البصرة لعام ٢٠٢٣

التفاصيل	المنشآت الكبيرة	%	المنشآت المتوسطة	%	المنشآت الصغيرة	%	المجموع
العدد الإجمالي للمنشآت	٥٨	١.٢	٧٨	١.٦	٤٥٠٠	٩٧.٢	٤٦٣٦

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

المنشآت العاملة	٣٥	١.١	٥٦	١.٨	٣٠٠٠	٩٧.١	٣٠٩١
المنشآت المتوقفة	٢٣	١.٤	٢٢	١.٥	١٥٠٠	٩٧.١	١٥٤٥
المنشآت الحكومية	١٦	١٠٠	–	–	–	–	١٥
المنشآت الأهلية	٤٠	٠.٧	٧٨	١.٦	٤٥٠٠	٩٧.٣	٤٦٢١
اجمالي عدد العاملين	٧٧٢٦٠	٩٠.٧	١٢٥٠	١.٤	٦٦٨٥	٧.٨	٨٥١٦٨
العاملون في المنشآت الحكومية	٧٣٩٦٠	١٠٠	–	–	–	–	٧٣٩٦٠
العاملون في المنشآت الأهلية	٣٣٠٠	٢٩.٣	١٢٥٠	١١.١	٦٦٨٥	٥٩.٥	١١٢٣٥

الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ١١ ٩- ٣٠/ ١١/ ٢٠٢٣

في حين بلغت الصناعات المتوسطة (٧٨) منشأه وبنسبه (١.٦)% من اجمالي الصناعات في المحافظة كان نصيب العاملة منها (٥٦) منشأه وبنسبه (١.٨)% في حين بلغ المتوقف منها (٢٢) منشأه وبنسبه (١.٥) ولم يكن هناك أي منشأه تابعه للقطاع الحكومي في حين بلغت المنشآت الأهلية منها(٧٨) منشأه وبنسبه (١.٦)% وبلغ عدد العاملين فيها (١٢٥٠) وبنسبه (١.٤) ولم يسجل أي عامل ضمن القطاع العام لعدم وجود أي منشأه تابعه للقطاع العام في حين بلغ عدد العاملين في المنشآت الأهلية (١٢٥٠) وبنسبه (١١.١)% من اجمالي المنشآت ضمن هذا القطاع والبالغ (١١٢٣٥) عاملا . اما المنشآت الصغيرة بلغت (٤٥٠٠) منشأه وبنسبه (٩٧.٢) من اجمالي عدد الصناعات في المحافظة وبلغ عدد العاملة منها (٣٠٠٠) منشأه وبنسبه (٩٧.١) % من اجمالي عدد المنشآت العاملة في المحافظة في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة (١٥٠٠) منشأه وبنسبه (٩٧.١)% من اجمالي الصناعات المتوقفة ولم تسجل أي منشأه ضمن القطاع الحكومي في حين بلغ عدد المنشآت الأهلية (٤٥٠٠) منشأه وبنسبه (٩٧.١)% من مجموع المنشآت الأهلية ويعمل فيها (٦٦٨٥) عاملا وبنسبه (٧.٨) من مجموع المنشآت الصغيرة ولا يوجد أي عامل ضمن القطاع العام لعدم وجود أي منشأه ضمن هذا القطاع . وبلغ عدد العاملين في المنشآت الأهلية (٦٦٨٥) عاملا وبنسبه (٥٩.٥) % من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الأهلية. وبذلك نلاحظ ان الصناعات الكبيرة هي فقط ضمن القطاع العام الحكومي في المحافظة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

رابعا: – المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة البصرة.

يوجد في محافظة البصرة أكثر من (٤٦٣٦) منشأه صناعيه بمختلف الاحجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وفيما يلي تصنيف للمنشآت الكبيرة منها التي تعمل حيث بلغ عددها سبعه منشئات لاحظ جدول (٢) والخارطة (٣) بينما بلغ عدد المنشآت الكبيرة التي لا تعمل تسعة منشئات لاحظ الجدول (٣) والخارطة (٤) ,بينما الصناعات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص العاملة فقد بلغت ٢٥ منشأه لمختلف أنواع الصناعات لاحظ الجدول (٤)

جدول (٢) المنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام التي تعمل لعام ٢٠٢٣

١	شركة غاز الجنوب المعمل الشمالي	(الزبير)
٢	شركة غاز الجنوب المعمل الجنوبي	(خور الزبير)
٣	شركة مصافي الجنوب – المعمل الجنوبي	(خور الزبير)
٤	شركة مصافي الجنوب	(مصفى البصرة)
٥	شركة نفط الجنوب	(حي الكفاءات)
٦	شركة ابن ماجد العامة للصناعات الهندسية	(حي الحسين)
٧	معمل خياطة الموانئ	(المعقل قرب الأكاديمية البحرية)

الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ٩/١ – ٣٠/ ٢٠٢٣/١١

خريطة (٣) المنشئات الصناعية الكبيرة العاملة التابعة للقطاع الحكومي

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

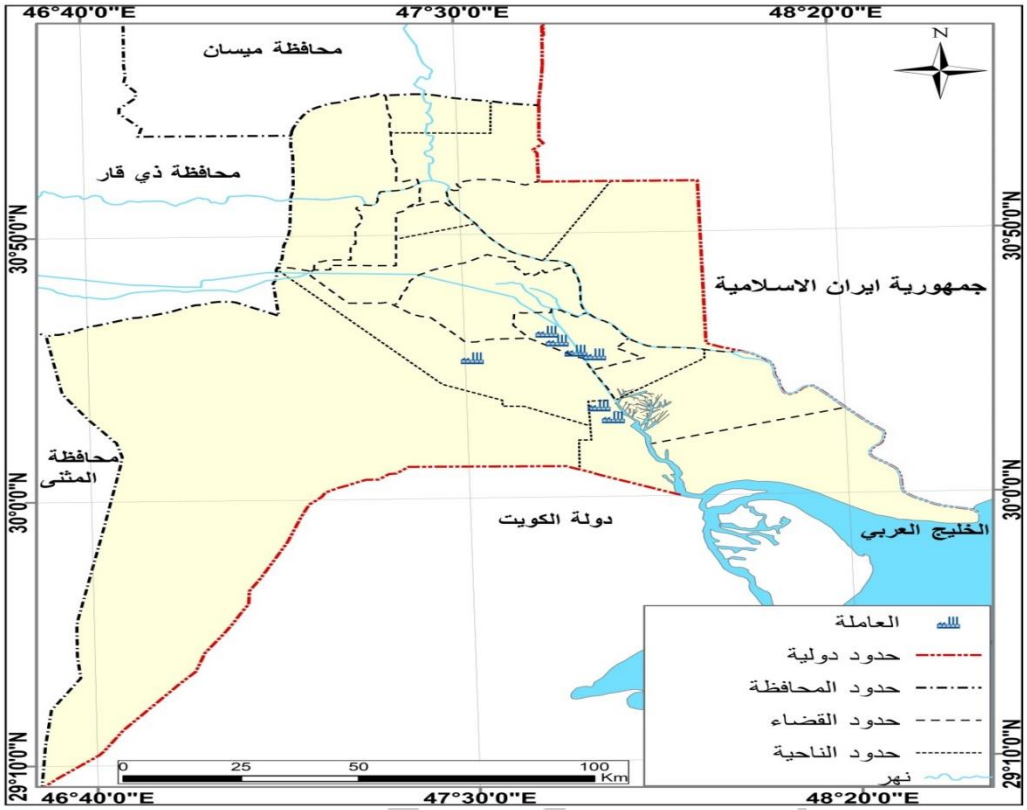

المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية بلديه البصرة، قسم التخطيط والمتابعة خريطة البصرة الإدارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠ وبرنامج Arc Gis 10.8

جدول (٣) المنشئات الكبيرة التابعة للقطاع العام المتوقفة لعام ٢٠٢٣

ت	اسم المنشأة	الموقع
١	المنشأة العامة للصناعات البتروكيمياوية	البترو
٢	المنشأة العامة للصناعات الورقية	(معمل ورق الهارثه)
٣	المنشأة العامة لصناعه الأسمدة الكيماوية	(خور الزبير)
٤	المنشأة العامة لصناعة الحديد والصلب	(خور الزبير)
٥	معمل ثلج ام قصر	(ام قصر)
٦	معمل اسفلت الزبير	(الزبير)
٧	الشركة العراقية لتصنيع التمور	(الهارثه)
٨	معمل اسفلت الموانئ	(المعقل)
٩	معمل اسفلت الشعيبة	(الشعيبة)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

المصدر الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ٩/١ – ٣٠/ ١١/ ٢٠٢٣

خريطة (٤) المنشات الصناعيه الغير عامله التابعه للقطاع العام

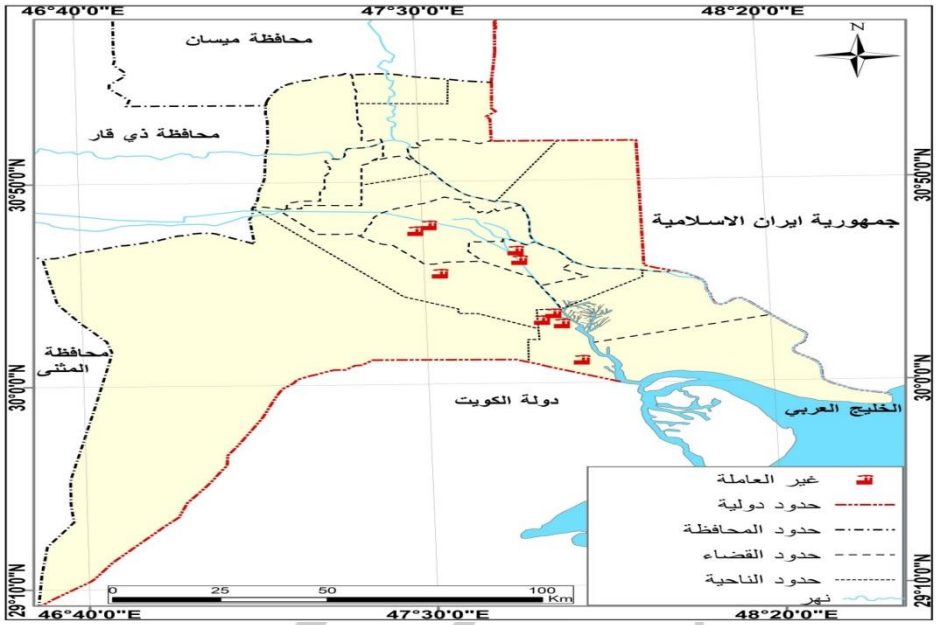

خامسا: – نماذج لبعض الصناعات المتوقفة الحكومية.

تعتبر المنشئات الحكومية واحده من اهم الأمور في اقتصاد البلد بشكل عام والمحافظة بشكل خاص لما لها اهميه اقتصاديه كبيره وتشغيل الاعداد الكبيرة من العمال وامتصاص البطالة ورفد السوق بما يحتاج له من سلع ومنتجات تغني السوق والمواطن عن السلع الأجنبية وان توقف هذه المنشئات له اثار سلبيه على الاقتصاد والمجتمع وما تسببه من خسائر كبيره في هذا الجانب وفقدان الكثير من المكاسب بوقوفها وفيما يلي بيان لبعض هذه المنشئات التي لها دور كبير في هذا الجانب.

١– المنشأة العامة للصناعات البتروكيماوية:

تقع هذه المنشأة في منطقه البترو في خور الزبير تأسست سنه ١٩٧٩ والمنشاة تابعه للقطاع العام تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المنشأة (١٥٠) ألف طن سنويا وتبلغ الطاقة التصميمة (٦٠) ألف طن سنوياً, فيما تبلغ الطاقة الفعلية (٣٠) ألف طن سنوياً للمنشاة (١٢) دولار وتتمثل المنتجات الرئيسة للمنشاة بحبيبات اثلين عالي الكثافة وحبيبات بولي اثلين منخفض الكثافة وحبيبات ملونه اما المنتجات الثانوية صودا كاويه والنايلون وحامض الهيدروكلوريك والماء الحلو والهايبوكلورات

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

الصوديوم ومن مستلزمات الإنتاج الرئيسة الغاز الطبيعي وهو المادة الأساسية. ويقتصر الدعم الحكومي المقدم للمنشاة هو فقط دفع رواتب العمال.

جدول (٤) المنشئات الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الخاص العاملة لعام ٢٠٢٣

ت	اسم المنشأة	الموقع
١	شركة الفيحاء لصناعة البناء الجاهز	قرب معمل البتروكيمياويات خور الزبير
٢	معمل الفيحاء للمنتجات الكونكريتيه الخفيفة	قرب معمل البتروكيمياويات خور الزبير
٣	شركة الزبير للصناعات الحديدية	قرب معمل البتروكيمياويات خور الزبير
٤	شركة الجنوب للصناعات المعدنية	قرب معمل البتروكيمياويات خور الزبير
٥	معمل سفوان للطابوق الجيري	قرب معمل البتروكيمياويات خور الزبير
٦	معمل خيرات العراق لطحن الحبوب	المنطقة الصناعية حمدان
٧	معمل طحين اليوسف	المنطقة الصناعية حمدان
٨	معمل طحين الميثاق	الحكيميه
٩	معمل طحين الرشيد	المنطقة الصناعية حمدان
١٠	شركة الانمار لطحن الحبوب	المنطقة الصناعية حمدان
١١	معمل طحين الفيحاء	المنطقة الصناعية حمدان
١٢	معمل طحين النجم	المنطقة الصناعية حمدان
١٣	معمل طحين التضامن	حي الحسين المنطقة الصناعية
١٤	معمل طحين البلاد	حي الحسين المنطقة الصناعية
١٥	معمل طحين القحطان	حي الحسين المنطقة الصناعية
١٦	معمل طحين البصرة	الطويسه
١٧	شركة البركات لصناعه الغازات الصناعية	المنطقة الصناعية حمدان
١٨	شركة الاعتماد المحدودة لصناعة الكتل الكونكريتيه	خور الزبير قرب معمل البتروكيمياويات البترو
١٩	معمل صفوان لصناعة الثرمستون	خور الزبير البترو قرب معمل البتروكيمياويات
٢٠	معمل البصرة لصناعة الثرمستون كتل البناء العازلة	خور الزبير البترو قرب معمل البتروكيمياويات
٢١	شركة الروان للمشروبات الغازية	حي الحسين المنطقة الصناعية
٢٢	معمل سومر لإنتاج الشربت والعصائر	المنطقة الصناعية حمدان
٢٣	معمل جبس كابتن ماجد	المنطقة الصناعية حمدان
٢٤	شركة الجنوب للإعمال الميكانيكية	المنطقة الصناعية حمدان
٢٥	معمل كاشي خليل	المنطقة الصناعية حمدان

المصدر: الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ٩/١ – ٣٠/١١/ ٢٠٢٣

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

اما المنشئات التابعة للقطاع الخاص المتوقفة فقد بلغ عددها (١٥) منشأه صناعيه من مختلف الصناعات لاحظ الجدول (٥)

جدول (٥) المنشئات الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الخاص المتوقفة ٢٠٢٣

ت	اسم المنشأة	الموقع
١	معمل ثلج الموانئ	المعقل
٢	معمل النجارة الإنتاجي	حي الحسين المنطقة الصناعية
٣	شركة البصرة لتصنيع الاخشاب	الزبير المنطقة الصناعية
٤	شركة الكرمل الحديثة لصناعيه المرطبات	المنطقة الصناعية حمدان
٥	شركة الخليج لإنتاج ستائر الفايبر كلاس	المنطقة الصناعية حمدان
٦	معمل البصرة لصناعة النايلون	المنطقة الصناعية حمدان
٧	مكبس تمور صابر علي حسين مسافر	الطويسه
٨	مكبس تمور غني حسين مسافر	الحكيميه
٩	مكبس تمور ناظم حسين مسافر	الطويسه
١٠	الشركة العراقية للغازات الصناعية	المنطقة الصناعية حمدان
١١	مصنع البصرة مدينة المدن للمشروبات الغازية	الجبيلة مقابل بهو الإدارة المحلية
١٢	شركة العشار المحدودة لإنتاج المعجنات	العشار
١٣	شركة الجنوب للصناعات الغذائية	المنطقة الصناعية حمدان
١٤	معمل بلوك التحرير	البترو
١٥	شركة البصرة لإنتاج الالبان والمرطبات	الجبيلة

المصدر الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ٩/١- ٢٠٢٣/١١/٣٠

اما اقسام المنشأة فهيه قسم بولي اثلين عالي الكثافة وقسم بولي الاثلين منخفض الكثافة وقسم الاثلين الكلور وقسم الأغطية الزراعية. ويبلغ عدد العاملين في المنشأة (٤٢٧٥) عاملا مثبت وتتراوح المؤهلات العلمية بين العاملين ما بين (يقرا ويكتب والماجستير). وتبلغ معدلات أجور العمال ما بين (١٠٠ ألف دينار – ٩٢٠) ألف دينار شهريا. ويتم توزيع المكافئات والحوافز حسب كميه الإنتاج ووفق المفاضلة بين المنتسبين. وتعمل المنشأة بوجبتين صباحيه ومسائية.(الجوراني, ٢٠٠٢, ص١٠٣), ومن اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشأة هو عدم انتظام خط الغاز الطبيعي الاتي من حقول الرميلة وصعوبة توفير المواد الاحتياطية للأعطال الحاصلة في المنشأة وتقادم مكائن المنشأة فيزيائيا وفنيا. ومن المقترحات لتطوير المنشأة هو توفير بدائل للمعدات العاطلة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

وضمان انتظام ضغط الغاز الطبيعي ودعم الدولة للقطاع الصناعي من خلال اعتماد منتجات المنشأة وتسويق الإنتاج في معظم المنشأة الأخرى التي تحتاج المنتجات البتروكيماوية بدلا عن استخدام المستورد.(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣).

٢- **المنشأة العامة للصناعات الورقية:** تقع المنشأة في قضاء الهارثة تأسست سنة (١٩٦٦) تابعه للقطاع الحكومي. تبلغ الطاقة التصميمية للمنشاة (٣٥) ألف طن سنويا من العجينة المقصورة المبيضة وتبلغ الطاقة الفعلية (٧) الاف طن سنويا. وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمنشاة (٦) مليارات دولار. تقوم المنشأة بإنتاج عدة منتجات منها منتجات رئيسه مثل الورق بأنواعه الورق العادي والورق المقوى بأنواعه والورق المشمع وهناك منتجات ثانويه مثل الصناديق الورقية الكارتون والظروف الورقية والاكياس الورقية تبلغ كمية المنتجات الرئيسة سنويا (١٥٠٠) طن ورق عادي و (٢٥٠٠) طن ورق مقوى و (١٣٠٠) ورق مشمع وهناك انتاج ثانوي يبلغ (١٧٠٠)طن سنويا من الصناديق الورقية والظروف الورقية والاكياس الورقية وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للمنتجات الرئيسة (٣.٥) مليار دينار سنويا وللمنتجات الثانوية (١.٦) مليار دينار سنويا تبلغ كمية المنتجات الرئيسة سنويا (١٥٠٠) طن ورق عادي و (٢٥٠٠) طن ورق مقوى و (١٣٠٠) ورق مشمع وهناك انتاج ثانوي يبلغ (١٧٠٠)طن سنويا من الصناديق الورقية والظروف الورقية والاكياس الورقية وتبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للمنتجات الرئيسة (٣.٥) مليار دينار سنويا وللمنتجات الثانوية (١.٦) مليار دينار سنويا تتمثل مستلزمات الإنتاج بقصب الاهوار ونفايات الورق المستهلكة المخلفات الورقية وعجينه الخشب المستورد وتبلغ كميه مستلزمات الإنتاج (٧٠٠) طن عجينه و (٨٠) الف طن قصب و (١٠٠) الف طن مخلفات ورقيه سنويا وتبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج (٢٠٠) مليون دينار من عجينه الورق و (٣٠) مليون دينار مخلفات ورقيه (٣٠) مليون دينار مواد كيمياوية والوان تضاف الى عجينه الورق سنويا (مردان , ٢٠٠٠, ص١٠٥) .يتمثل حجم الدعم المالي الحكومي المقدم للمنشاة بدفع رواتب الموظفين وقيمة استيراد العجينة والنفقات التشغيلية الأخرى .وهناك عده اقسام في المنشأة وهي قسم انتاج العجينة وقسم التقطيع والتنقية وقسم الطبخ الورقي وقسم الغسل والمعالجة وقسم السيطرة والمراقبة النوعية . ومن مراحل الإنتاج الصناعي للمنشاة مرحله طبخ العجينة ومرحلة المعالجة بالمياه ومرحله الخباط الورقي ومرحله التصنيع ومرحلة التقطيع. يبلغ عدد العالمين للمنشاة (٢٦٦٦) عاملا منهم (٢٥) % يحملون شهادة البكالوريوس والدبلوم و(٧٥) % يحملون شهادات متوسطة وابتدائية فضلا عن عمال خبره اميون. ويتمثل التوزيع النوعي للعاملين (٧٦٠) عاملا من الاناث و

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

(١٩٠٦) من الذكور. وترتبط الحوافز مع زيادة ساعات العمل وترتبط المكافأة مع زيادة كمية الإنتاج وزيادة المبيعات. وتعمل المنشأة بوجبه واحده من الساعة (٨ صباحا حتى ٢ مساءا). ومن اهم المعوقات التي تواجه المنشأة هي تقادم مكائن المنشأة فيزيائيا وفنيا وارتفاع معدلات القوى العاملة غير الماهرة وصعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج الرئيسة ولاسيما عجينه الورق وانخفاض الدعم الحكومي للعمل في مجال النفايات الجارية وكذلك الخاصة بتطوير المنشأة ومن المقترحات اللازمة لتطوير المنشأة هو استيراد مكائن وعداد دورات تدريبيه للعاملين في المنشأة وتطوير الكادر وتوفير المستلزمات الرئيسة للإنتاج (الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣)

٣- **المنشأة العامة لصناعه الأسمدة الكيماوية:**تقع المنشأة في منطقة خور الزبير تأسست سنة (١٩٧١) وهي تابعه للقطاع الحكومي. تقوم المنشأة بإنتاج اربعه أنواع من المنتجات اربعه منها منتجات رئيسه تتمثل بسماد اليوريا وطاقته التصميمية (٥٠) ألف طن متري سنويا وكبريتات الألمنيوم وطاقتها التصميمية (١٣٥) طن متري سنويا. اما المنتجات الثانوية فهي الامونيا وطاقتها التصميمية تبلغ (٦٥) ألف طن متري سنويا وحامض الكبريتيك وطاقته التصميمية (١٠٠) ألف طن متري سنويا. وتبلغ الكلفة الاستثمارية للمنشاة (١٠٠) مليار دينار تتوزع الى (٩٨) مليار دينار راس مال ثابت و(٢) مليار دينار راس مال تشغيلي سنوي. وتبلغ كمية الإنتاج الفعلية لمنتجات المنشأة كالاتي (٣٠) ألف طن متري سنويا سماد اليوريا و(١١٠) ألف طن متري سنويا من كبريتات الألمنيوم و(٤٠) ألف طن متري سنويا من الامونيا و (٦٠) ألف طن متري سنويا من حامض الكبريتيك.

تبلغ قيمة الإنتاج الكلية (٤٦٠) مليون دينار سنويا وتستخدم المنشأة مجموعه متنوعة من مستلزمات الإنتاج أهمها الغاز الطبيعي، الكبريت، الامونيا، الماء، الهواء (الاوكسجين وثاني أوكسيد الكاربون)، ومواد ومركبات كيمياوية مساعده وتبلغ قيمة هذه المستلزمات (١٨٥) مليون دينار سنويا ومعظم مستلزمات الإنتاج محليه وبعض المواد الكيمياوية المستوردة (الاسدي, ١٩٩٨, ص١٢٠), اما حجم الدعم الحكومي فيتمثل بالحصول على مستلزمات الإنتاج مجانا وبعضها بأسعار حكومية مدعومة هذا فضلا عن رواتب الموظفين وإقامة الدورات التدريبية اما اقسام المنشأة فهي اربعه اقسام رئيسه قسم انتاج سماد اليوريا وقسم انتاج كبريتات الامونيوم وقسم انتاج حامض الكبريتيك وقسم انتاج الامونيا فضلا عن القسمين المساعدين وهما قسم الصيانة وقسم الخدمات. اما فيما يتعلق بمراحل الإنتاج للمنتجات الرئيسة سماد اليوريا وكبريتات الامونيوم فهي بالنسبة لسماد اليوريا بالمعالجة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

الكيميائية للأمونيا السائلة مع غاز ثاني أوكسيد الكاربون اما بالنسبة لكبريتات الامونيوم فيه المعالجة الكيمائية لحامض الكبريتيك مع الامونيا السائلة مع هيدروكسيد الامونيوم مع ثاني أوكسيد الكاربون. يعمل في المنشأة نحو (٦٨٨٠) عاملا وعامله (٧٩٠) عنصرا نسويا و (٦٠٩٠) عاملا من الذكور، اما **مؤهلاتهم** العلميه فما نسبته (٤٠) % دبلوم وبكالوريوس والباقي (٦) % شهادات اقل يبلغ معدل أجور العمال ما بين (٣٥٠-٨٨) ألف دينار عدا الحوافز والحوافز توزع شهريا بمعدل يتراوح ما بين (٢٠٠-٤٠٠-٦٠٠) ألف دينار اما النظام المحاسبي المتبع في اعداد الميزانية فهو النظام المحاسبي الموحد وتعمل المنشأة (٢٤) ساعة بأربع وجبات مناوبة(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) و اهم المشاكل التي تواجه المنشأة فهي تقادم معظم المكائن فنيا وفيزيائيا مما يسبب توقف الإنتاج المستمر. وصعوبة الحصول على بعض المركبات الكيمائية المساعدة في عمليات الإنتاج, وضعف الطلب على منتجات المنشأة بسبب تدهور معظم القطاعات الاقتصادية وخاصه القطاع الزراعي ,ولحل مشاكل المنشأة يجب استيراد مكائن حديثه وإقامة دورات تطويريه للعاملين في المنشأة داخل وخارج البلد, مع تفعيل حركة النشاط الاقتصادي وتنميه القطاعات الرئيسة خاصة القطاع الزراعي والصناعي اللذين يمثلان الطلب الأساسي لمنتجات المنشأة, كما ويجب فرض رسوم كمركية على منتجات الأسمدة المستوردة من الخارج لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية. (الاسدي, ١٩٩٨, ص١٢٠),

٤- منشأه خياطة الموانئ.:

المنشأة تابعه للقطاع الحكومي تقع في منطقة المعقل تأسست سنه ١٩٥٢ وتبلغ طاقتها الإنتاجية (١٨٠٠) بدلة عمل لكل يوم، وبلغت كلفة المنشأة الاستثمارية (٣٥٠) مليون دينار عراقي، تقوم المنشأة بإنتاج عدة منتجات منها منتجات رئيسه وتتمثل في بدلات العمل والمنتجات الثانوية وتتمثل في الستائر والبنطلونات والقمصان ولا يوجد دعم مالي من قبل الحكومة للمنشاة. تتمثل مستلزمات الإنتاج بالقماش والخيوط والسحابات والدانتيلات وابر الخياطة والدبابيس واللاصق وزيوت المحركات وغيرها من المستلزمات. تقسم المنشأة الى عدة اقسام وهي قسم الإدارة وقسم التفصيل وقسم الخياطين وقسم الميكانيك والكهرباء، اما مراحل الإنتاج الصناعي فتتمثل بالتفصيل والخياطة والكي والتعبئة والرزم. يبلغ عدد القوى العاملة في المنشأة (٦٧) عاملا تتراوح مؤهلاتهم العلمية ما بين الابتدائية والمتوسطة. وتتراوح أجور العاملين ما بين (٣٠٠-٤٠٠) ألف دينار شهريا. ومن المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشأة هو عدم وصول المستلزمات في الوقت المحدد وعدم ادخال الفنيين الى دورات

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

تدريبيه ضمن المهنة وعدم الالتزام بالدوام الرسمي وبالإنتاج. ومن المقترحات اللازمة لتطوير المنشأة هو وضع نظام الثواب والعقاب للعمال ودعمهم ماليا ومحاسبه المقصرين والتشديد على الدوام الرسمي وعدم منح الاجازات الا في الحالات الضرورية والالتزام بالإنتاج المقرر وتشجيع العمال المنتجين أكثر بزيادة مكافاتهم(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣)

٥- المنشاة العامة للحديد والصلب:

تقع المنشاة في منطقه خور الزبير تأسست سنه (١٩٧٦) وهي تابعه للقطاع العام الحكومي، والمنشاة حاليه لا تعمل وليس فيها أي انتاج ويقتصر عملها على الاعمال الإدارية فقط. اهم المنتجات الرئيسة للمنشاة كانت الحديد المسلح والبليت والحديد المصفح، ويقتصر الدعم الحكومي فقط على دفع رواتب الموظفين لا غير. يبلغ عدد عمال المنشاة (٧٦٠٠) عاملا منهم (٥٧٤٠) من الذكور و (١٨٦٠) من الاناث وتتراوح المؤهلات الدراسية للعمال ما بين متوسطة ودبلوم وبكالوريوس. ولا توجد أي مكافئات او حوافز وذلك بسبب توقف المنشاة. ومعدلات الأجور تتراوح ما بين (٢٠٠-٤٥٠) ألف دينار عراقي(عبد الخضر, ٢٠١٩, ص٥٥). يتمثل نشاط المنشاة بوجبتين سابقا وحاليا بوجبه واحده من الساعة (٨ صباحا-٢ مساءا) للأقسام الإدارية فقط. اما مشاكل المنشاة في الوقت الحاضر فتتمثل بدمار ما نسبته (٨٠%) من المنشاة وعدم توفر النية الصادقة من قبل الحكومة لا عاده اعمارها كونها صرحا صناعيا مهما للبلد عموما ومحافظة البصرة بشكل خاص

سادسا: مشاكل وأسباب توقف المنشاة الحكومية الكبيرة في محافظة البصرة:

تعد المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة، فضلا عن دورها الحيوي في حماية الصناعة الوطنية من خلال تقليل الاستيراد من السلع الصناعية. أصبحت هذه المنشآت تعاني واقعا مترديا في جميع مفاصلها بل ان أكثر هذه الصناعات قد أصيبت بالشلل خلال مده الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات ومرورا بالاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من احداث امنيه مترديه. وبذلك واجهت المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة من العديد من المشاكل والصعوبات التي أدت الى تراجع عملياتها الإنتاجية ومن ثم عرقلة أدائها الاقتصادي من خلال انخفاض طاقتها الإنتاجية وبشكل تدريجي ومستمر مما أدى الى توقف العمليات الإنتاجية في المنشآت الصناعية بشكل كامل وفيما يلي اهم المشاكل التي أدت الى توقف المنشآت الصناعية:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

١- **مشكلة الحصار الاقتصادي والحروب:** - واجهت الصناعات التحويلية في منطقة الدراسة عبر مراحل متعددة من الزمن للكثير من المعوقات والعقبات منها الازمات الاقتصادية والحروب التي تركت اثارها على منشئات القطاع الصناعي لا سيما العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ والتي أدت الى تدهور خدمات واجهت الصناعات التحويلية في منطقة الدراسة عبر مراحل متعددة من الزمن للكثير من المعوقات والعقبات منها الازمات الاقتصادية والحروب التي تركت اثارها على منشئات القطاع الصناعي لا سيما العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ والتي أدت الى تدهور خدمات البني التحتية للقطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة وازددت المشكلة تعقيدا بفرض الحصار الاقتصادي الذي امتد لمده اثنتي عشره سنه وافرزت نتائج هذا الحصار السلبية على منشئات القطاع الصناعي مما أدى الى قلة المواد الأولية للمنشآت الصناعة للقيام بالعملية الصناعية وكذلك التقص الكبير في الآلات والمعدات والأدوات وقطع الغيار الاحتياطية الخاصة بالمكائن والخطوط الإنتاجية للمنشآت الصناعية الامر الذي بدوره أدى الى تلكؤ وتوقف العديد من المنشآت. وفي المرحلة التالية وفي ظل الاحتلال الأمريكي والتي تركت اثار وخيمه على القطاع الصناعي من خلال الخراب والتدمير والسلب الذي طال تلك المنشآت لدرجه ايقافها كليا عن الإنتاج ونتيجة لهذه التوقفات التي شهدتها المنشآت الصناعية تراجعت ماكنه الصناعة بشكل كبير في مختلف مجالات انتاج والتوزيع وحتى في عمليات الاستيراد وحتى المنشآت الصناعية التي تم إصلاحها لا تزال تعاني من مشكلات ومعوقات عديده وفضلا عن عمليات السلب والنهب التي رافقت الاحتلال الأمريكي حيث قضى الاحتلال على ما تبقى من مظاهر الصناعة من خلال تدمير كل المقومات الأساسية لهذه المنشآت حيث عمل على تدمير البنى التحتية ومراكز الأبحاث التي تعرضت الى السرقات والتخريب المتعمد والمبرمج لهذه المنشآت ومستلزمات انتاج الصناعي . ولم تقف اثار الاحتلال الأمريكي الى هذا الحد بل طال الكفاءات العلمية وأصحاب الخبرات من العلماء والباحثين وحتى المستثمرين في ظل وجود الاحتلال فمن المعروف ان الموارد البشرية والمالية دائما تبحث عن البيئة المستقرة امنيا واقتصاديا وان عدم توفر مثل هذه البيئة أدى الى هجره الموارد للمستثمرين الى خارج المحافظة وعزوف المستثمرين من الاستثمار لعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمرين الاجانب والمحليين لان عمليه الاستثمار تحتاج الى العديد من المقومات في مقدمتها الاستقرار الأمني والسياسي(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

٢- **مشكلة السياسات الحكومية:** ان الصناعات التحويلية في منطقة الدراسة ومنذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ من الإهمال مع غياب أي شكل من اشكال السياسات والخطط الكفؤة الخاصة بعمليات التنمية الصناعية خلال العقد الماضي والعقد الحالي ويرجع ذلك الى عدم امتلاك المسؤولون وأصحاب صناع القرار الاقتصادي رؤية كفيله بالنهوض بمنشئات هذا القطاع الصناعي المهم وفي مقدمتها الرغبة والإرادة والوعي بخطورة واهميه دور هذا القطاع في عمليه التنمية الاقتصادية ومن ثم لم يكن هناك برامج وخطط للتنمية الصناعية واضحة الأهداف والمعالم الامر الذي يعني ان القطاع الصناعي يعمل بشكل عشوائي خاصه في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع ومن ثم لم يكن هناك أي دراسات واحصاءات عن النشاط الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض المنشآت الصناعية والتي تعتبر ذات اهميه استراتيجية في منطقة الدراسة لذلك لا بد ان تتظافر الجهود من اجل وضع الخطط والبرامج الواضحة الأهداف والجداول الزمنية لتنفيذها وإصدار التشريعات والقوانين التي تنظم عمل القطاع الصناعي .على الرغم من مرور اكثر من عشرين سنه تقريبا على سقوط النظام السابق وتغيره بعد عام ٢٠٠٣ لم ترد لحد الان اية اشاره مشجعه يمكن ان تشير بوضوح الى وجود تحول في الارادات والرغبات والوعي في عملية صناعة القرارات التنموية وذلك من خلال الخطط التنموية الوطنية وعلى الرغم من أهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية لم تمنح له الأولوية المنتظرة من التخصيصات والتوجهات السياسية الاستثمارية. بالرغم من توفر الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية التي تمتلكها محافظة البصرة لا سيما بعد رفع الحصار الاقتصادي. وترجع معظم هذه الإخفاقات التي واجهت قطاع الصناعات التحويلية بما في ذلك المنشآت الصناعية في المحافظة خلال العقود الماضية التي فشل برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق المعدلات المستهدفة بسبب الجنوح في التوزيع النسبي للاستثمارات للقطاعات الاقتصادية لاسيما النفط متجاهله بذلك الدور الذي يمكن ان تساهم به منشئات هذا القطاع في عمليه التنمية. لقد اشارت خطة التنمية الوطنية الى اهميه الصناعة التحويلية ودورها في مراحل التنمية والتي تنعكس من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت هذه النسبة (١٣.٩)% سنة ١٩٨٨ بعد الدور المهم والبارز للصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي والمحافظة والتي كانت من الأنشطة الأكثر تأثيرا بالحصار الاقتصادي والظروف الاقتصادية والأمنية الهشة فضلا عن حجم الدمار الذي لحق بالنمشات الحيوية لهذا القطاع بعد عام ٢٠٠٣ وتوقف معظم المنشآت الصناعية عن الإنتاج وعزوف اغلبية المستثمرين عن الاستثمار

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

داخل المحافظة خلال تواجد قوات الاحتلال الأمريكي مما ترتب عليه انخفاض مساهمته في توليد الناتج المحلي. وعند ملاحظة خطه التنمية (٢٠١٥-٢٠٢٠) نلاحظ ان نصيب القطاع الصناعي من حجم الاستثمارات مع بقية القطاعات بلغ (٣٨.٢) %وهي اعلى نسبه من بقية القطاعات الأخرى لاحظ الجدول (٦)

جدول (٦) التوزيع النسبي للاستثمارات لخطة التنمية (٢٠١٥-٢٠٢٠) حسب القطاعات

ت	القطاع	النسبة
١	قطاع الزراعة	١٣.٤
٢	قطاع الصناعة	٣٨.٢
٣	قطاع النقل والاتصالات	٩.٥
٤	قطاع المباني والخدمات	٢٨.٦
٥	قطاع التربية والتعليم	١٠.٣
٦	المجموع	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية القوميه،٢٠١٥-٢٠٢٠،ص٤٣

رغم ذلك الا ان القطاع الصناعي ليس فعالا بما يتناسب واهميه القطاع الصناعي وذلك للمعوقات التالية:-

* عدم إعطاء الصناعة التحويلية دورا بارزا في الخطة الخمسية السابقة من ناحية الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع المهم.

* استمرار تقادم الخطوط الإنتاجية للمنشآت الصناعية بسبب الإهمال وعدم مواكبه الحداثة والتطور التكنولوجي الذي توصل اليه العالم في مجال الصناعة

* لا تزال الأسواق المحلية معرضه الى ظاهره الإغراق بالشكل الذي بات فيه العراق سوقا لترويج السلع الرخيصة وغير كفؤه عن ظاهره الفساد الإداري والمالي الذي هيا لهذا الغزو من السلع والخدمات لخدمه فئة معينه

* العمل على تطيل اليات حماية ودعم المنتوج المحلي والتي تتمثل بالقوانين والتشريعات وكذلك تفعيل قانون التعرفة الكمركية وكذلك قانون حماية المستهلك

* الضعف المستمر لدور أجهزة التفتيش والسيطرة النوعية على المنتوج المحلي بالشكل الذي يساهم في رفع درجه المنافسة امام المنتوج الأجنبي المستورد

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

* استمرار ظاهره الترهل الوظيفي في المنشآت الصناعية بحيث أصبحت معالجتها حاجه ملحه مما يقلل من العبء المالي على هذه المنشئات ومن ثم ينخفض حجم تكاليف الإنتاج

*لا توجد ايه معالجات جديه فيما يتعلق بمشكلة التجهيز بإلطافه الكهربائية والوقود لحقبه من الزمن والذي انعكس سلبا على الكفاءات الإنتاجية في المنشآت الصناعية

وبذلك نلاحظ انه لا توجد أي أسس صحيه في عمليات الاستثمار ولا يوجد اهتمام في احتضان الكفاءات العلمية ذات الاختصاص في مجال الصناعة كما لا يوجد أي اهتمام بالأبحاث العلمية والتي يمكن ان تساهم في حل الكثير من المشاكل في قطاع الصناعة والاستفادة منها في عمليه اعاده تأهيل الصناعات(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) .

٣- **مشكلة التمويل الحكومي:** -تعاني المنشآت الكبيرة في محافظة البصرة من ضعف التمويل الحكومي والذي أصبح أحد اهم المعوقات والمشاكل المحددة في اعاده تأهيل وتشغيل المنشآت اذ ان نقص التمويل الحكومي في أي مرفق صناعي في هذه المنشآت قد أدى الى وجود خلل وتلكؤ في العمليات الإنتاجية ومن ثم التوقف عن العمل الالي والانتاجي الكمي والنوعي في تلك المنشآت الصناعية وكذلك الارباك الفني الواضح في سير العمليات الإنتاجية الامر الذي بدوره أدى الى استمرار تلكؤ وتوقف المنشآت عن الإنتاج والذي عكس ضعف قدره المنشئات الصناعية على المستوى الداخلي والخارجي بعد ان كانت هذه المنشآت قبل توقفها تؤدي دورا حيويا في تلبية احتياجات السوق المحلية وحتى خارج المحافظة والأسواق الخارجية. كما تتطلب المنشآت في منطقة الدراسة الى عمليات تأهيل الأبنية والمسقفات وخدمات البني التحتية من الماء وألطافه الكهربائية من الشبكة الوطنية وخدمات مكافحة الحرائق وبقية الخدمات الصناعية بما في ذلك خدمات صيانه الخطوط والمعدات الإنتاجية وغيرها وكذلك توفير محطات للطاقة الكهربائية خاصه بكل منشاة صناعيه للتعويض عن الانقطاعات في شبكة الكهرباء الوطنية لا سيما للمنشآت التي تعرضت لعمليات التدمير والتخريب والسلب والنهب خلال العمليات العسكرية التي صاحبت دخول الاحتلال الأمريكي للعراق سنه ٢٠٠٣ كما هو الحال في منشأه الحديد والصلب والورق وتفكيك ورفع أجزاء ومعدات التي لا يمكن الاستفادة منها وكل ما يتعلق بمخلفات الحرب كما في منشأه الصناعات البتروكيمياوية(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

كما يظهر ضعف دور الدولة في توفير المواد الأولية الرئيسة والثانوية التي تطلبها الصناعة لا سيما التي تستورد من الخارج وكذلك المواد الأخرى المستخدمة في الصناعة كالوقود والزيوت والتي من خلالها يمكن ان تصل المنشآت الى طاقتها التصميمية المستهدفة. لاحظ جدول (٧)

جدول (٧) الطاقة الإنتاجية التصميمية والمستهدفة للمنشآت الصناعية في حالة اعاده تأهيلها ومبلغها

الصناعات الورقية وخطها الإنتاجي			
	الطاقة التصميمية للمنشأة	الطاقة المستهدفة	مجموع المبالغ للتأهيل والتشغيل الف دينار عراقي
الورق المقوى	١٦٢٠٠ طن	١٢٠٠٠ طن	١٢١٩٦٤٠٠٠
ورق الكتابة والطباعة	١٩٢٠٠ طن	١٢٥٠٠ طن	
الصناديق الكارتونية	١٠٨٠٠ طن	٨٦٤٠ طن	
الورق الصحي	٤٨٠٠ طن	٣٨٤٠ طن	
الصناعات البتروكيمياوية وخطها الانتاجي			
الاثلين	١٣٢٠٠٠ طن	١٣٢٠٠٠ طن	١٢٠٠٠٠٠٠٠
البولي اثيلين واطئ الكثافة	٦٠٠٠٠ طن	٦٠٠٠٠ طن	
البولي اثيلين عالي الكثافة	٣٠٠٠٠ طن	٣٠٠٠٠ طن	
الأغطية الزراعية	١٥٠٠٠ طن	١٣٥٠٠ طن	
الاكياس البلاستيكية	٣٨٥٠ طن	٣٠٨٠ طن	
الحبيبات الملونة	١٩٠٠ طن	١٩٠٠ طن	
قناني RO	٢٣٠٤٠ طن	٢٣٠٤٠ طن	
الحديد والصلب	٥٠٠٠٠٠ طن	٥٠٠٠٠٠ طن	١٦٥٠٠٠٠٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية في منشئات الورق والبتروكيمياويات والحديد والصلب بتاريخ ٩/١- ٢٠٢٣/١١/٣٠

رابعا: مشكلة اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الصناعية المستوردة: -

تعد سياسه الإغراق السلعي احد اهم المشكلات والتحديات ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وهي من الأسباب الرئيسة في توقف المنشآت لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ اذ شهدت سوق منطقة الدراسة انفتاحا كبيرا امام المنتجات وبالشكل الفوضوي وغير مسؤول لكل انوع السلع دون ضوابط او فرض رسوم كمركية او رقابه على الجودة والمواصفات منذ الاحتلال الأمريكي أدى الى توقف العديد من المنشآت الصناعية عن الإنتاج لعدم قدرتها على

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

المنافسة وتصريف منتجاتها وان العديد من المنتجات الصناعية الداخلة الى محافظة البصرة هي رديئة النوعية وتباع بأسعار متدنية وربما دون مستوى تكلفه انتاجها في بلدانها الأصلية مما يثير الشكوك حول وجود حالة ما يعرف بالإغراق والتي تهدف من ورائها الى السيطرة على السوق البصرية ومن ثم امكانيه رفع أسعار تلك السلع فيما بعد.

. وعلى الرغم من ان حالة الإغراق ممنوعه حتى بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية اذ يحق للبلد العضو الذي يتعرض لمثل هذه الحالة إقامة الدعوى لدى المنظمة الدولية على الجهة التي تمارس الإغراق ومواجهتها من خلال فرض الرسوم الكمركية(جمهورية العراق، وزارة التجارة، ٢٠١٨، ص٣)ويلاحظ ان هذه الحالة مستمرة دون ردود أفعال تذكر من الجهات المعنية على الرغم من تكرر الدعوات من قبل الاقتصاديين والجغرافيين وإدارة المنشآت الصناعية لمواجهة هذه الحالة وان مما يدعو الى الاستغراب تصريحات المسؤولين من وقت الى اخر بتوقيعات التبادل التجاري بين العراق بشكل عام وبعض الدول المجاورة كتركيا وايران والسعودية وغيرها من البلدان لاحظ جدول (٨) على المستوى العالمي وكان تحقيق الزيادة في استيراد المنتجات الصناعية المتدفقة الى العراق ومنطقة الدراسة يمثل إنجازا اقتصاديا كبيرا حتى وان كان ذلك يتم على حساب تدمير المنشآت الصناعية الوطنية وزيادة عدد العاطلين عن العمل وحرمان البلد من فرص الاستثمار والتنمية الصناعية وما تعانيه المنشآت الصناعية في المحافظة يعد مبررا لذلك وحتى في حالة تأهيل وتشغيل هذه المنشآت فان المشكلة تستمر في تهديد هذه المنشآت بالخسائر الاقتصادية ومن ثم توقفها عن الإنتاج مره أخرى ما لم تضع الدولة والحكومة المحلية في منطقة الدراسة الحلول الجذرية التي تحول دون تحقيق تدفق المنتجات الى السوق المحلية لقد فرضت سياسة الباب المفتوح على العراق بموجب القرار رقم (٥٤) والذي تم إصداره من قبل الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر سنه (٢٠٠٤) والذي تضمن إجراءات الانتقال من سياسه الحماية لتجاريه الى حرية التجارة اذ تضمنت هذه السياسة تخفيض التعرفة الكمركيه على الاستيرادات الخارجية وتوحيدها في رسم موحد والذي يتضمن نسبه(٥%) فقط من قيمة السلع المستوردة(جمهورية العراق، وزارة التجارة، ٢٠٠٤) وان هذه النسبة المتدنية لا توفر الحماية الكافية لمنتجات المنشآت الصناعة الوطنية الامر الذي أدى بدوره الى السماح باستيراد جميع المنتجات بما في ذلك المنتجات الصناعية ومن جميع دول العالم اذ لم تقيد هذه السياسة نوع المنشأ او مصدر السلع والبضائع المصدرة الى السوق المحلية وما يدعو للغرابة ان الضرائب التي تفرض على المواد الأولية التي تستوردها الصناعات الوطنية بما في ذلك المنشآت

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

الصناعية في منطقة الدراسة تصل نسبتها الى (٢٠%) وهذا أدى الى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج في تلك المنشآت مما يزيد من الصعوبات التي تواجه اعاده تأهيل هذه المنشآت لا سيما في ظل ضعف التمويل الحكومي وصعوبة استمرار الإداريين في هذه المنشآت في العمل على تطويرها والقدرة على منافسه المنتجات الصناعية المستوردة.

جدول (٨) المنتجات الصناعية المستوردة وكمياتها واهم الدول المستورد منها والجهات المستفيدة لعام ٢٠٢٣

المنتجات الصناعية	الكميه	الدولة المستورد منها	الجهات المستفيدة
الدفاتر المدرسية	دفتر٢١٦٣٤٣	ماليزيا،تايلاند،مصر، السعودية	التربية ، القطاع الخاص
اطباق البيض	٩٧٢٠ قطعه	ماليزيا ،تايلاند، الصين	الزراعة، القطاع الخاص
الورق المقوى	٦٧١٠ طن	هولندا الأردن، الامارات	القطاع الخاص
ورق الكتابة والطباعة	٩١٤٠ طن	ماليزيا،تايلاند،فلندا	التربية القطاع الخاص
الصناديق المعرجة	٦٢٨٠ طن	الامارات،السعوديه،الاردن	القطاع الخاص
مناديل ومناشف الورق	٨١٣٦ طن	ايران،قطر،تركيا ،كوريا	الصناعه،القطاع الخاص
الحبيبات البلاستيكية	٣١٦٩ طن	الصين، كوريا ،تركيا، ايران	القطاع الخاص
الأغطية الزراعية	٣٢٦١ طن	الصين كوريا الأردن، السعودية	القطاع النفطي
أكياس النفايات	٦٢٣٤ طن	الصين،كوريا،الأردن، السعودية	الكهرباء
الصودا الكاوية	٦٥٢٨ طن	السعوديه،الصين، كوريا	النفط ، الكهرباء
الكلور	٥٢٣٤ طن	الأردن ، الصين	الزراعة ، القطاع الخاص
هايبوكلوريدات	٧٢٠١ طن	السعوديه،الصين، كوريا	النفط ، الكهرباء
الأسمدة المركبة	٧٢١٩ طن	الأردن، الصين	الزراعة، القطاع الخاص
سماد السوبر	٨٣٢٠ طن	الأردن ، الصين	الزراعة ، القطاع الخاص
الالواح الزجاجية	٣٩٨٠ طن	الصين ،الهند ، الامارات ، مصر	القطاع الخاص
القناني الزجاجية	٨٥٣١ طن	الصين،الهند،الامارات، مصر	الصحه،القطاع الخاص
الاواني المنزلية الزجاجية	٢٠٥٣ طن	الصين،الهند،الامارات،مصر	القطاع الخاص
سليكات الصوديوم	٤٢٥٣ طن	السعوديه،ايران ،الهند	الصناعه،النفط
الكاشي السيراميكي	٤٣٢٠٦ طن	اسبانيا،إيطاليا،الهند،ايران	القطاع الخاص
الأدوات الصحية	٤٢٠٤٧ طن	اسبانيا، إيطاليا،ايران،الهند	القطاع الخاص
الاسمنت	٧٦٠٢٧ طن	ايران،باكستان،الهند،مصر، السعودية	القطاع الخاص
المونة الحرارية	١٢١٥ طن	السعوديه،ايران،مصر ،باكستان	الصناعة ،النفط
الطابوق الحراري	٤٥٢٤ طن	ايران،الامارات، مصر	الصناعة ، النفط
الحديد والصلب	٢٩١٣٢ طن	أوكرانيا، كازخستان تركيا، الامارات	القطاع الخاص
الاسلاك الكهربائية	٨٣٥٧ طن	أوكرانيا الصين، السعودي الامارات	الكهرباء
الانابيب النحاسية	٣٢٥٦ طن	الصين، كوريا، ماليزيا،اندونسيا	الكهرباء

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

مضخة ماء المبردات	٨٥٦٧١٣ قطعه	ايران،الصين ،كوريا، الهند	القطاع الخاص
مصابيح الإنارة	٥٧١٣٦ قطعه	الصين ،الهند ،ايران ،تركيا	القطاع الخاص
أجهزة حواسيب	٧٩٣٧ قطعه	الصين،كوريا، ماليزيا	القطاع الخاص

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة إحصاء البصرة، قسم التخطيط، بيانات غير منشوره ،٢٠٢٣

خامسا: مشكلة الفساد الإداري: اضحى الفساد ظاهره اقتصاديه واجتماعيه دوليه تشغل بال مسؤولي القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء والسبب الرئيس للتخوف من تفشي الفساد هو تأثيره في النمو الاقتصادي وقد يؤدي الفساد الى اساءه تخصيص المواد بتشجيع الاستثمار العام في مشاريع عملاقه تدر عمولات طائلة فتقل نسبه المشاريع الصغيرة المهمة وقد خلصت دراسة اجراها صندوق النقد الدولي الى ان تفشي يرتبط بعده عوامل منها.

- ضخامة استثمارات القطاع العام
- انخفاض إيرادات الحكومة
- تدني تكاليف التشغيل والصيانة
- تدني نوعية البنى الأساسية

تكتسب قضية الفساد الإداري في البلدان النامية اهتماما كبيرا مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ويلاحظ على المؤسسات العامة في العديد من البلدان النامية بانها ضعيفة وتفتقر الى الشفافية والفاعلية وتشكل بيئة مثاليه لتفشي الفساد وفرص الفساد موجودة خصوصا في ظل نظم ضعيفة وغير شفافة لمراجعه الحسابات ونظم قضائية هزيلة ومنظمات رسميه يشوبها الخلل وقد تكون المؤسسات التي تقوم بإدارة العطاءات واحالتها هي أيضا مصادر للفساد. عندما ينتشر الفساد في بلد ما فهذا لا يدل على فساد الضمائر فحسب وانما يدل على سوء توزيع الثروة والركود الاقتصادي وأصبح التهريب والرشوة والفساد ثقافه راسخه لدى البعض ونهم لا ينقطع للحصول على المال الحرام والذي يؤدي ليس الى التدمير الروحي للمجتمع فحسب بل الى الفتك بالأرواح وتدمير البلاد ويظهر الفساد الإداري في العراق واضحا بجلاء في ظاهرتين مهمتين على اقل تقدير

١- عقود اعاده الاعمار :-ثمة بيئة اداريه واقتصاديه تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ساعدت على انتشار الفساد المالي والإداري يشكل يهدد بانهيار عملية اعاده الاعمار في العراق . تقول منظمة الشفافية الدولية في تقريرها المعد ٢٠٠٥ بان هذه البيئة تتألف من عدة عناصر في مقدمتها سرية العقود والصفقات التي تجريها الجهات الحكومية في اطار عملية إعادة الاعمار وتعوز عملية التعاقد الشفافية المطلوبة والضرورية لمنع الفساد الذي يتمثل بمنح عقود بأسعار اعلى في حين كان يمكن استدراج عروض بأسعار اقل فضلا عن إحالة هذه العقود الى الأقارب والمعارف وذوي العلاقة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

بأصحاب القرار والمراكز والسلطة مما يؤدي الى تسرب الأموال المخصصة للأعمار وسرقتها بطريقه تكاد تبدو قانونيه لكنها ليست كذلك وترى منظمة الشفافية ان وجود اداره حكومية ضعيفة وسوق سوداء وبؤر من السلطوية يمثل توليفه خطيره جدا تشجع على انتشار الفساد.

٢- انتشار ظاهرة التهريب : - يأتي التهريب على راس قائمة الفساد وتقدر قيمة السلع المهربة من العراق الى الخارج بما يزيد عن (١١٢٥)مليون دولار عام ٢٠٠٣ ويبدو هذا الرقم قد ارتفع كثيرا خلال السنوات اللاحقة واهم المواد المهربة هي النفط حيث الصيادون يمثلون العنصر الأساس في هذه العملية ويتم تهريب الكاز ويل والبنزين وهما ارخص سعرا في العراق من الدول المجاورة عبر شط العرب الى مثلث الفاو على راس الخليج العربي بواسطة سفن صغيره تنقل الى سفن كبيره وهناك تهريب شرعي يقوم به الصيادون أيضا من خلال استلامهم لحصص شهريه بأسعار مدعومة من الجهات الرسمية وبدلا من استخدامه في مراكب الصيد يقومون ببيعه الى تجار محليين يبيعونه بدورهم الى الخارج مستفيدين من فارق السعر فضلا عن ذلك هناك مافيات ذات نفوذ سياسي واقتصادي كبير تقوم بعملية واسعه لتهريب النفط العراقي الى الخارج وبكميات كبيره جدا على ان التهريب لا يقتصر على السلع العراقية المتجهة الى الخارج وانما يشمل أيضا السلع الواردة وبعضها يتضمن مواد غذائية فاسده او بضائع منافيه للقوانين السائدة كل ذلك لم يكن ليحصل لولا وجود الفساد الإداري(عبد الرضا, ٢٠٠٨, ص٧٢,٧٣,٧٤). كل هذه الأمور كانت سببا في توقف المنشآت الصناعية في المحافظة نظرا للمحاباة والمجاملات السياسية بين الكتل السياسية والأحزاب المشتركة في العملية السياسية وكذلك استهداف الكفاءات العلمية التي تتمتع بالخبرات العلمية في المجال الصناعي كانت الأسباب الرئيسة في اهمال المنشآت الصناعية الكبيرة التي أصابها التدمير او التوقف من جراء مشكلات أخرى وهذه الأمور أدت الى ضعف الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي نتيجة الصراع السياسي بين الكتل والأحزاب السياسية وعدم وجود أصحاب الخبرات والاختصاص في اغلب مفاصل الدولة التشريعية والتنفيذية والإهمال الحكومي للقطاع الصناعي من خلال عدم التعامل مع منشئات هذا القطاع على انها شريك أساسي للنهوض بالاقتصاد العراقي عموما واقتصاد المحافظة الى جانب قطاع النفط وبقية القطاعات الاقتصادية(الشجيري, ٢٠٢٠, ص٣٠٢)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

سادسا: مشكلة المواد الأولية: – تعاني العديد من المنشآت في منطقة الدراسة وبدرجات متفاوتة من مشكلة الحصول على المواد الأولية لا سيما المستوردة منها سواء مواد اوليه رئيسه او ثانويه مساعده وقد أدت هذه المشكلة الى توقف العديد من المنشآت ويمكن ان نعزو ذلك الى الأسباب التأليه:

١– عدم وجود الدعم الحكومي في عملية توفير المواد الأولية التي يقع على عاتقها تطوير ودعم الصناعات الكبيرة في المحافظة وتقديم التسهيلات المالية وتقديم التسهيلات في عملية استيراد المواد الأولية من الخارج

التي تتطلبها العملية الصناعية خاصه الصناعات التي تمتلك ميزه المنافسة كما في صناه الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية وصناعه الورق ان توفير المواد الأولية لهذه المنشآت يجعل المنتجات الصناعية الوطنية لهذه المنشآت ليست ذات قدره على المنافسة للمنتجات الصناعية المستوردة.

١– الظروف السياسية والاقتصادية التي تقف عائقا امام الاستمرار في عملية الحصول على المواد الأولية وبشكل دائم فظروف الحصار الاقتصادي وما تبعه من احداث سياسيه وامنيه كانت سببا رئيسا في توقف العديد من المنشآت لعدم القدرة على الحصول على المواد الأولية وبصوره منتظمة أدى هذا تلكأ المنشآت الصناعية وتوقفها عن العمل بالكلبة اذا ان استمرار الإنتاج وضمانه يرتبط بمدى استمرار تدفق المواد الأولية بالكمية والنوعية اللازمة للعمليات الصناعية الى مواقعها وبذلك فان عدم استمرار تدفق وتوفر المواد الأولية انعكس سلبا على العمليات الإنتاجية لتلك المنشآت .

٣– من مشاكل المواد الأولية الأخرى هو ارتفاع أسعارها وفضلا عن ارتفاع تكاليف نقلها وخاصه ان اغلب المواد الأولية هي كبيرة الحجم ثقيلة الوزن كسكراب الحديد وعجينة الورق وغيرها وان عملية استيرادها ليس بالأمر السهل كما ان استيراد هذه المواد اغلبها من دول ليست اقليميه كدول روسيا المانيا إيطاليا اسبانيا الصين وكوريا وغيرها وهذا يزيد من تكاليف جلبها ونقلها وان ارتفاع أسعارها هو الذي يتحكم في الأسعار النهائية للمنتجات الصناعية للمنشآت نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا انعكس على عملية المنافسة للمنتجات الأجنبية وفقدان المنافسة خاصة اذا ما علمنا ان السوق العراقية أصبحت مفتوحه للمنتجات الأجنبية دون شروط ورقابه واغراق السوق بالمنتجات الأجنبية .

لاحظ جدول (٩)

جدول (٩) بعض المواد الاوليه المستوردة الداخلة في بعض الصناعات لمنطقة الدراسة

المادة الاوليه	المنشأة	الدولة	النسبة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/ ١٤٤٦هـ

عجينة الورق	منشاة الورق	فلندا ، الصين ، روسيا	%٢٩
أوكسيد الكروم ، البيرو كسيدات	منشاة البتروكيمياويات	المانيا	%١٠
الحديد الاسفنجي ، السكراب	منشاة الحديد والصلب	الهند أوكرانيا روسيا المانيا الصين	%٧١

المصدر الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية بتاريخ ١/٩- ٢٠٢٣/١١/٣٠

سابعا :- مشكلة التخلف التكنولوجي:- ان اغلب المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة يعود تأسيسها وتشغيلها الى السبعينيات من القرن الماضي فبعد اكثر من خمسين عاما من انشاء وإقامة وتشغل المنشآت وتنصيب معدات أصبحت خطوط الإنتاج للمنشآت الصناعية والمعدات بحاجه الى تجديد وتطوير في وحداتها الإنتاجية ان السبب في عدم تطويرها وتحديثها بسبب ظروف الحصار الاقتصادي والحرب العراقية الإيرانية والأزمات الاقتصادية التي اثرت على منطقة الدراسة بشكل خاص والعراق بشكل عام التي أدت الى عزل العراق عن العالم الخارجي وهذا أدى الى عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي في المجال الصناعي والذي بسببه اصبحت معظم خطوط الإنتاج والمعدات اما قديمة او متخلفة تكنولوجيا وهذا أدى الى انخفاض الطاقة الإنتاجية في المنشآت الصناعية وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة تكاليف الصيانة وضعف القدرة التنافسية لها بعد ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية كما تقادم المنشآت يتطلب المزيد من استهلاك الطاقة الكهربائية والوقود الامر الذي أدى الى زيادة ارتفاع مستلزمات الإنتاج ومن ثم قلة الأرباح للمنشآت الصناعية ومن ناحيه أخرى صعوبة الحصول على المواد الاحتياطية للمعدات من المناسئ الأصلية بسبب ارتفاع الأسعار وعدم التزام الشركات المصنعة لا سيما في ظل ضعف تمويل هذه المنشآت وارتفاع الكلف لاستيراد الخطوط والمعدات هذا من جانب وقلة الدورات التدريبية للكوادر الفنية في هذه المنشآت على استعمال المكائن والمعدات ذات التكنولوجيا الحديثة من خلال ارسال هذه الكوادر الى الدول المتقدمة صناعيا من جانب اخر . لذلك لجاءت العديد من المنشآت الصناعية التي تعاني من هذه المشكلات الى بدائل صناعيه مصنعه محليا والتي يكون عمرها التشغيلي اقل بكثير من المواد الأصلية مما يزيد من التوقفات الاضطرارية لتبديل تلك الأجزاء ومن ثم زيادة الطاقات الإنتاجية المعطلة وتعرض المنشآت الصناعية الى التوقف في بعض المكائن والآلات وتبرز هذه المشكلة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

بشكل واضح في منشئات الورق والحديد والصلب وتفاقم هذه المشكلة أدى الى توقف المنشآت بشكل مستمر وخاصه اذا علمنا ان معظم هذه المنشآت قد توقفت عن العمل منذ اكثر من عقد ونصف من الزمن(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) نلاحظ ان منشاة صناعة الورق ولتقادم الخطوط الإنتاجية تأثيرا على الطاقات الإنتاجية في جميع خطوطها اذ شغلت نسبة الطاقة الإنتاجية المتحققة في خط انتاج الورق المقوى سنه ٢٠٠٢ نسبة (٤٣%) في حين استحوذت الطاقة المعطلة على نسبة (٥٧%) وفي خط انتاج ورق الكتابة والطباعة شغلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (٤٠%) بينما بلغت الطاقة المعطلة نسبه (٦٠%) وكذلك الحال بالنسبة لخط انتاج الصناديق الكارتونية اذ شكلت الطاقة الإنتاجية المتحققة نسبة (٤٠%) بينما بلغت الطاقة المعطلة (٦٠%) في حين انخفضت نسبة الطاقة الإنتاجية المتحققة كثيرا في خط الصودا الكاوية سنة ٢٠٠٩ الى (٠.٣٣%) مقابل استحواذ الطاقة المعطلة على نسبة (٩٩.٧%) وكذا ما يتعلق بإنتاج حامض الهيدروليك اذ شغلت الطاقة الإنتاجية المتحقق ما نسبته (٠.٠١%) بنما بلغت الطاقة المعطلة ما نسبته (٩٩.٨%) للسنه ذاتها اما فيما يتعلق بخط انتاج الهايبو كلورات الصوديوم شكلت الطاقة الإنتاجية المتحققة سنه ٢٠٠٩ ما نسبته (٠.٠٣%) في حين استحوذت الطاقة المعطلة على ما نسبته (٩٩.٨%)(الشجيري, ٢٠٢٠, ص٣٠٨)

ثامنا: مشكلة الطاقة والوقود:- يعاني القطاع الصناعي من ازمة كبيره تتمثل بالعجز الكبير في الحصول على الطاقة الكهربائية لا سيما بعد سنه ٢٠٠٣ فعلى الرغم من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي استمر لأكثر من ٢٠ سنه والذي عانت فيه منظومة الطاقة الكهربائية في العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص من العديد من العقبات والمشاكل لا سيما مشكلة الحصول على قطع الغيار كانت محطات منطقة الدراسة تجهز مركزيا بإلطافه الكهربائية ومع دخول الاحتلال الأمريكي وما تبعه من احداث تفاقمت المشاكل والعقبات التي تواده قطاع الطاقة الكهربائية والتي يعود بعضها الى استهداف وتدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية وانابيب الوقود المغذية لها وكذلك ما تعرضت له منظومة الطاقة الكهربائية من عمليات نهب وتخريب وخرق لمنظومة الطاقة الكهربائية واستراق طاقتها من جانب وشحة قطع الغيار وتقادم المحطات الكهربائية من جانب اخر فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي عن طريق ابرام العديد من العقود الوهمية مع شركات اجنبيه وفق حجج ومبررات لا عاده تأهيل منظومه الطاقة الكهربائية مع استهداف إمكانات الوزارة وطاقتها البشرية كذلك فان الأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت دخول الاحتلال كانت من

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م/١٤٤٦هـ

الأسباب الرئيسة في تأخر العديد من المشاريع التنموية ومنها مشاريع الطاقة الكهربائية لا سيما وان هناك مليارات الدنانير قد اهدرت دون ان يكون هناك أي اثر ملحوظ من خلال المجالات والخطط المتعددة لزيادة الطاقات الإنتاجية في المحطات الكهربائية القائمة او إقامة محطات كهربائية جديده او من خلال عملية استيراد الطاقة الكهربائية من بعض الدول المجاورة مثل السعودية وايران وتركيا .

ان الانخفاض الحاصل في شبكة الكهرباء الوطنية أدى الى تراجع القطاع الصناعي كونها من المشكلات والأسباب في ارتفاع الطاقات الإنتاجية المعطلة للمنشآت الصناعية في منطقة الدراسة ولذلك نجد ان العديد من المنشآت الصناعية قد لجاءت الى إيجاد البدائل والتي تمثلت بالمحطات ومولدات الديزل الخاصة بكل منشأه صناعيه كبديل لشبكة الكهرباء الوطنية في ضمان قيام وتشغيل هذه المنشآت قبل التوقف وتعتمد المنشآت على هذه المولدات على عدد ساعات التشغيل نتيجة للانقطاع المتكرر والضعف في شبكة الكهرباء الوطنية ومما يزيد من مشكلة انقطاع الطاقة الكهربائية ان بعض المنشآت لا تتوفر فيها مولدات خاصه بها كما هو الحال في منشاة الورق والحديد والصلب وعليه فان مثل هذه المشاكل كانت من المسببات التي لها دورا مهما في استمرار توقف هذه المنشآت(الدراسة الميدانية, ٢٠٢٣) وهناك مشكلة أخرى تعاني منها المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة والتي أدت الى توقفها وتتمثل هذه المشكلة بالوقود الغير كافيه لتشغيل هذه المنشآت اذ ان الحصص المخصصة من قبل وزارة النفط والخاصة بكل منشاة صناعيه هي غير كافيه للتشغيل فضلا عن ذلك فان هذه الحصص قد لا تصل في الأوقات المطلوبة الامر الذي يؤدي الى التلكؤ في تشغيل هذه المنشآت والتي يترتب عليها زيادة خسائر هذه المنشآت ومن ثم توقفها عن الإنتاج كذلك فان ارتفاع أسعار الوقود لا سيما بعد سنة ٢٠٠٣ كان له اثرا سلبيا في زيادة الخسائر الاقتصادية لهذه المنشآت وذلك من خلال ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج التي تنعكس سلبا على ارتفاع أسعار المنتجات النهائية في هذه المنشآت ومن ثم ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق وتتفاقم هذه المشكلة بشكل أكبر في المنشآت الصناعية ضمن القطاع الخاص المختلط اذ تضطر هذه المنشآت الى شراء الوقود من الأسواق التجارية السوق السوداء وبأسعار مرتفعة والتي تعمل على زيادة التكاليف الثانوية لتكاليف الإنتاج فبعد ان كانت الدولة تعمل على تجهيز المنشآت الصناعية قبل احداث سنه ٢٠٠٣ بالكميات اللازمة من الوقود لتشغيل هذه المنشآت وبأسعار مدعومة اذ يصل سعر لتر النفط الأسود الذي يستعمل في تشغيل الافران الى (١٠) دينار عراقي في حين يصل سعر لتر وقود الكاز الى (١٥٠) دينار عراقي وصل سعر اللتر الواحد من

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

النفط الأسود عام ٢٠٢٢ على سبيل المثال (٢٠٠) دينار عراقي كل هذه المشكلات والعقبات أدت الى تلكؤ العديد من المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وتوقف عملياتها الإنتاجية بشكل نهائي كما هو الحال على سبيل المثال في منشاة البتروكيمياويات والتي توقفت عن الإنتاج سنه ٢٠١١ بسبب توقف تجهيز المنشأة بوقود الغاز حيت تم إيقاف تزويد المنشأة بماده الغاز الطبيعي مع ارتفاع أسعاره من جانب اخر أدى الى توقف المنشأة بشكل نهائي .

النتائج والتوصيات

١- للصناعات التحويلية الكبيرة أهمية في المحافظة وذات آثر اقتصادي مهم.

٢- يتصف القطاع الصناعي في البصرة بانخفاض الإنتاجية وقدم الآلات والمكائن وانخفاض انتاجيه العامل.

٣- يوجد في المحافظة (٥٨) منشأه كبيره منها (١٦) منشأه تابعه للقطاع العام يعمل منها (٧) منشئات و(٩) منشئات متوقفة عن العمل وعدد المنشآت التابعة للقطاع الخاص بلغت (٤٠) منشأه يعمل منها (٢٥) منشأه والمتوقف منها (١٥) منشأه وبذلك يكون عدد المنشآت العاملة ولكلا القطاعين بلغت (٣٢) منشأه صناعيه.

٤- هناك منشئات اساسيه وذات أثر اقتصادي مهم متوقفة عن العمل تمثلت في المنشأة العامة للصناعات البتروكيمياوية والمنشاة العامة للصناعات الورقية والمنشاة العامة لصناعة الأسمدة الكيمياوية ومنشأه خياطة الموانئ والمنشاة العامة للحديد والصلب.

٥- تعاني المنشآت الكبيرة من العديد من المشاكل التي عرقلت تطورها من أهمها مشكلة الحصار الاقتصادي والسياسة الحكومية والتمويل الحكومي واغراق السوق المحلية بالمنتجات الصناعية المستوردة والفساد الإداري والموارد الاوليه والتخلف التكنولوجي والطاقة والوقود.

٦- يبلغ عدد العمال في المنشآت الحكومية (٧٣٩٦٠) عاملا وعدد العمال في القطاع الخاص (٣٣٠٠) عاملا.

التوصيات

١- محاربة الفساد بكل اشكاله الذي يقف حائلا دون تأهيل المنشآت الكبيرة.

٢- تقديم كل التسهيلات للمنشآت في عملية الحصول على المواد الاوليه المستوردة من الخارج التي تتطلبها تلك المنشآت خاصه التي تمتلك قدره تنافسيه وتسهيل عمليات استيراد المعدات والخطوط الإنتاجية وقطع الغيار.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

٣- ضمان توفير وتزويد المنشآت الصناعية بإلطافه الكهربائية الكافية لتشغيلها وتوفير الحصص المقررة اللازمة لتشغيلها.

٤- محاربة ظاهرة الإغراق السلعي من خلال تامين الأطر القانونية لهذه المنشآت مع وضع سياسات تؤمن حماية منتجاتها

٥- اعاده اعمار البني التحتية المدمرة للمنشآت الصناعية فأعمار المباني الخاصة بتلك المنشآت والطرق والجسور المدمرة وفتح طرق جديده سينعكس على تطوير هذه المنشآت.

٦- إعادة تشغيل المنشآت الصناعية وزيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية لها مع زيادة رصانة وجودة منتجاتها وحسب المواصفات العالمية لتغطية حاجة السوق المحلية.

٧- تحسين مهارات الكوادر الفنية في المنشآت الصناعية من خلال تكثيف الدورات التدريبية خارج البلاد ا المتطورة.

٨- الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة لإصلاح الاختلال الهيكلي في قطاعات الصناعية خاصه الدول التي حصلت فيها أزمات اقتصاديه وحروب مماثله.

المصادر

١- الاسدي، كاظم عبد الوهاب حسن، تأثير العوامل المناخية على الصناعات الأساسية في محافظة البصرة وانعكاساتها على تلوث البيئة، جامعة البصرة، كلية الآداب، أطروحة دكتوراه، ١٩٨٩

٢- الجوراني، حميد عطية عبد الحسين، التوزيع الجغرافي للصناعات الأساسية في محافظة البصرة، جامعة البصرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير، ٢٠٠٢

٣- جمهورية العراق، وزارة التجارة، الدائرة القانونية، قانون سياسة حماية التجارة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤

٤- جمهوريه العراق، وزارة التجارة، قسم السياسات التجارية، تقارير غير منشوره، ٢٠١٨

٥- الدراسة الميدانية والمقابلة الشخصية للمده ٩/١ – ٣٠/ ١١/ ٢٠٢٣

٦- الشجيري، احمد حسين محمد عبد الله، التحليل المكاني للمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المتوقفة في محافظات بغداد والبصرة والانبار، دراسة في جغرافية الصناعية، أطروحة دكتوراه، مقدمه الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الانبار، ٢٠٢٠

٧- عبد الخضر، زينب محمود، التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية في محافظة البصرة، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، ٢٠١٩

٨- عبد الرضا، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مؤسسة وارث الثقافية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الثالث والعشرون
٢٠٢٤م /١٤٤٦هـ

٩- محمد، فارس مهدي، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب ،٢٠٠٦.

١٠- محمد، فارس مهدي، واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام ٢٠٠٧، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٦٧٢)، ٢٠١٠.

١١- مردان، عبد الرحمن جري، الصناعة وأثرها على امراض الحساسية والربو، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير ،٢٠٠٠.

12- Al-Asadi, Kazem Abdul Wahab Hassan, The impact of climate factors on basic industries in Basra Governorate and their repercussions on environmental pollution, University of Basra, College of Arts, doctoral thesis, 1989.

13- Al-Jourani, Hamid Attia Abdul Hussein, Geographical Distribution of Basic Industries in Basra Governorate, University of Basra, College of Arts, Master's Thesis, 2002

14- Republic of Iraq, Ministry of Commerce, Legal Department, Trade Protection Policy Law No. (4) of 2004

15- Republic of Iraq, Ministry of Commerce, Trade Policies Department, unpublished reports, 2018

16. -Field study and personal interview for the period 9/1 – 11/30/2023

17. Al-Shajiri, Ahmed Hussein Muhammad Abdullah, spatial analysis of large industrial manufacturing facilities parked in the governorates of Baghdad, Basra, and Anbar, a study in industrial geography, doctoral thesis, submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences, Anbar University, 2020.

18. Abdul Khader, Zainab Mahmoud, Geographical Distribution of Metallurgical Industries in Basra Governorate, University of Basra, College of Arts, Department of Geography and Geographic Information Systems, Master's Thesis, 2019

19. Abdul Redha, Nabil Jaafar, The Iraqi Economy in the Post-Fall Stage, Warith Cultural Foundation, first edition, 2008.

20. Muhammad, Fares Mahdi, large food industries in Iraq, doctoral thesis, University of Basra, College of Arts, 2006

21. Muhammad, Fares Mahdi, The Reality of Large Manufacturing Industries in Iraq in 2007, Journal of the College of Arts, University of Basra, Issue (672), 2010.

22. Mardan, Abdul Rahman Jari, Industry and its impact on allergic diseases and asthma, University of Basra, College of Education for Human Sciences, Master's thesis, 2000.